

الحكومة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر

* د. عيدودي فاطمة الزهرة

Résumé

L'Algérie a adopté depuis 2001 une politique expansionniste basée sur l'augmentation des dépenses publiques, afin de tirer la croissance par les investissements publics. Cette politique a permis à L'Algérie d'enregistrer de bonnes performances économiques qui se sont traduites par une consolidation du cadre macro-économique, sauf qu'elle est restée tributaire du secteur des hydrocarbures, et demeure très sensible aux chocs extérieurs.

L'explication de cette situation ne tient pas à la faiblesse du niveau d'investissement, puisque le pays a enregistré un taux d'investissement parmi les plus élevés au monde, mais dans l'utilisation irrationnelle de la dépense publique, la mauvaise qualité des institutions (bureaucratie, corruption..) et l'absence de transparence dans la gestion de ces dépenses.

Mots clés: Dépenses publiques, croissance économique, corruption, transparence.

ملخص

طبقت الجزائر منذ 2001 سياسة توسعية بالاعتماد على زيادة حجم الإنفاق العام من اجل دعم النمو بالاستثمارات العمومية. رغم ان هذه السياسة قد سمحت استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، الا انها لم تخرج البلد من التبعية لقطاع المحروقات وبقي بذلك شديد الحساسية للصدمات الخارجية.

ان تفسير هذه الوضعية لا يرجع اذن الى ضعف مستوى الاستثمار باعتبار انه من اعلى المعدلات في العالم، وانما في الاستخدام غير العقلاني للنفقات العامة، في الاداء السيء للمؤسسات (بيروقراطية، فساد... الخ)، وفي غياب الشفافية في تسيير هذه النفقات.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، النمو الاقتصادي، الفساد، الشفافية

* أستاذة محاضرة أ، جامعة الجزائر 3.

مقدمة

تشهد الجزائر وضعاً اقتصادياً صعباً في ظل التقلبات التي يعرفها سوق النفط، و هو ما يشكل صدمة حقيقية لصناع القرار باعتبار ان السياسة الاقتصادية المنتهجة منذ سنة 2000 تركز على التوسع في الانفاق العام، ضمن توجه تدعيم الطلب الكلي و من ثم تحفيز الانتاج وخلق الثروة (حسب الفكر الكينزي). نشأت هذه الوضعية عقب الارتفاع الكبير في اسعار المحروقات والتي جعلت الدولة تضع برامج لدعم النمو، حيث خصصت اعتمادات ضخمة لإنجاز ثلاثة برامج استثمارية خلال الفترة الممتدة من 2001- 2014.

نحاول في هذه الورقة البحثية ان نبين أثر سياسة دعم الطلب الكلي من خلال زيادة الانفاق العام، على جملة من المؤشرات التي تظهر لنا مدى استفادة النشاط الاقتصادي من حجم هذا الانفاق، ومدى تطبيق معايير الحكومة لمتابعته. لمناقشة هذا الموضوع قسمنا البحث الى النقاط التالية:

- تطور حجم الانفاق العام
- تأثير الانفاق العام على النشاط الاقتصادي
- معايير الحكومة و ضرورة تطوير البنية المؤسساتية

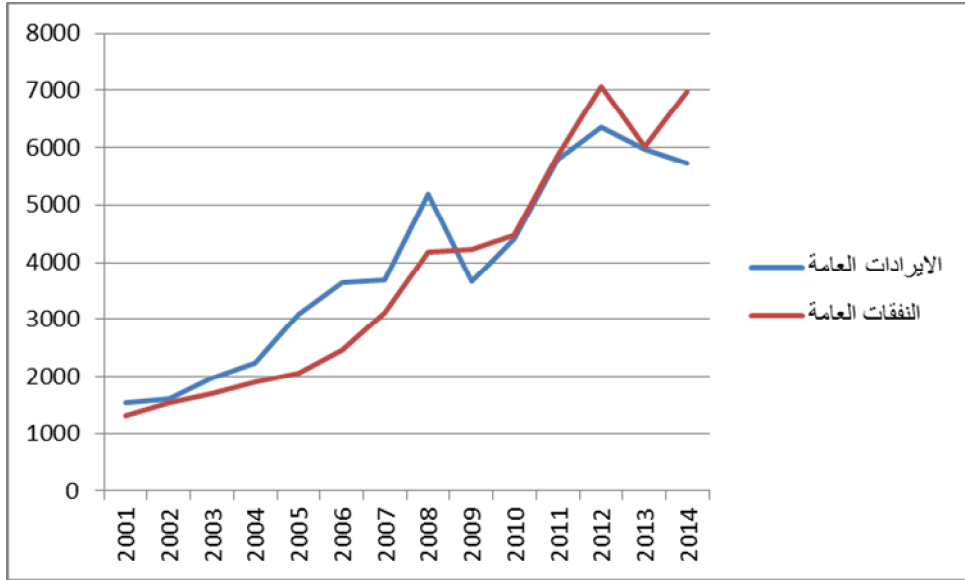
اولاً: تطور حجم الانفاق العام

عرف الانفاق العام منذ بداية الالفية الثالثة تزايداً مستمراً عاكساً بذلك سياسة الدولة التوسعية والتي كانت تهدف الى رفع مستوى النمو الاقتصادي و تحسين مستوى المعيشة للمواطنين معتمدة في ذلك على تزايد الإيرادات النفطية.

ارتبطت زيادة معدلات نمو الانفاق العام خلال مرحلة تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي بالتطورات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية التي ميزت هذه الحقبة، و بالتوسع الكبير في الخدمات الاجتماعية لا سيما التعليمية و الصحية منها. فقد بلغ متوسط معدل الزيادة في برنامج دعم الانعاش 2001-2004، 16,73% اما خلال البرنامج التكميلي 2005-2009 ففز متوسط الزيادة في الانفاق الى حوالي 18% نظراً لإدراج برامج خاصة بولايات الهضاب العليا و ولايات الجنوب، ثم في البرنامج الخاص بتوطيد النمو 2010- 2014 بلغ متوسط الزيادة في معدل الانفاق السنوي حوالي 12%.

الشكل الموالي يرصد لنا تطور حجم الانفاق العام مقارنة بحجم الإيرادات العامة استناداً لبيانات بنك الجزائر¹.

الشكل رقم 1: تطور بنود الميزانية العامة 2001-2014



المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر

لقد كان لتدفق الإيرادات النفطية أثرا بالغا على توسيع نفوذ الدولة ومجالات تدخلها من خلال زيادة الانفاق العام، الذي يؤدي الى إيجاد طلب جديد عبر الية المضاعف بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي.

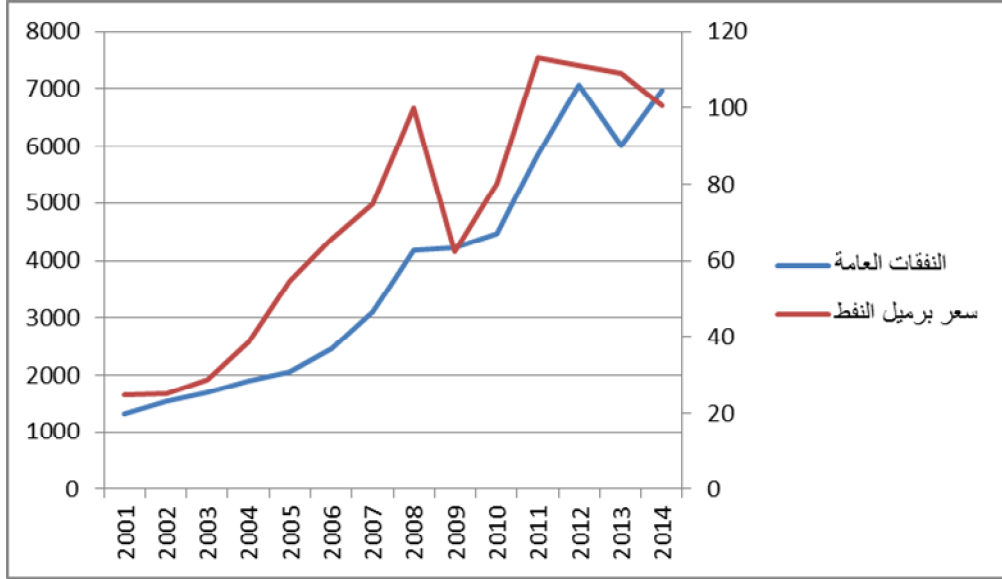
يتضح من الشكل البياني ان حجم الإيرادات العامة كان يغطي حجم الانفاق العام الى غاية 2009 اين بدأ يظهر العجز في الميزانية العامة بسبب انخفاض الإيرادات و لكن ليس بالقدر الذي زادت به النفقات العامة خاصة مع الشروع في برنامج توطيد النمو الذي خصص له 286 مليار دولار موزعة بين استكمال المشاريع الكبرى (130 مليار)، و اطلاق مشاريع جديدة (156 مليار).

في 2014 مثلت الإيرادات العامة 33,2% من الناتج الداخلي العام مقابل 36,6% في 2010 و في 2015 بلغت 27% من PIB نظرا للانخفاض الحاد في اسعار البترول منذ جوان 2014 اين انتقل سعر البرميل من 100 دولار الى 59 دولار/البرميل في 2015².

اما عن النفقات العامة فبعدها مثلت 37,3% من PIB سنة 2010، اصبحت تمثل 40,6% من PIB في 2014 مع اعلى نسبة عرفتها سنة 2012 بـ 43,6%، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو

السياسة التوسعية التي جعلت عجز الموازنة يتعمق منذ 2009 (5,3 % من PIB) ليبلغ 7,3 % من PIB في 2014 و في حدود 13,7 % سنة 2015³.

الشكل رقم 2: علاقة الانفاق العام بسعر النفط (2001-2014)

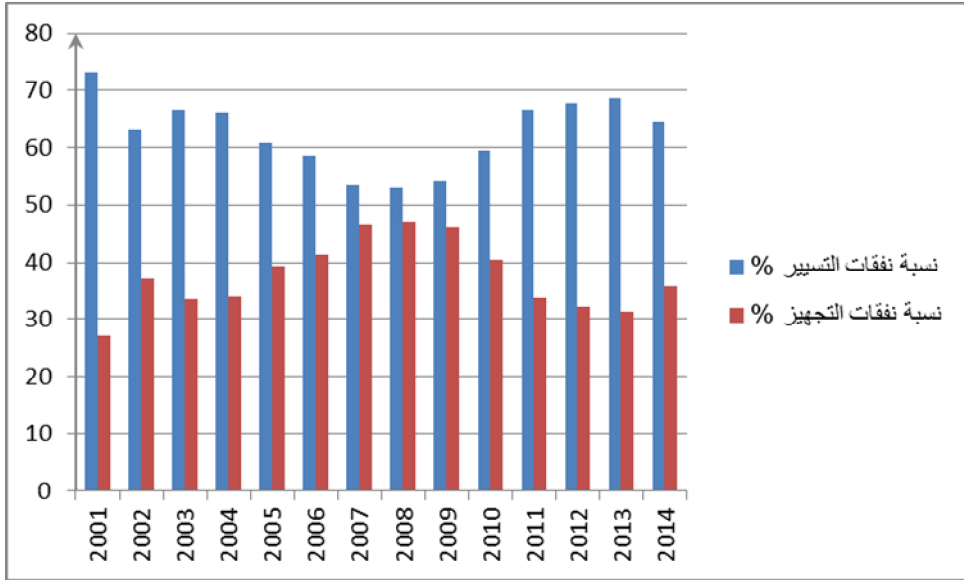


المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر

من خلال الشكل السابق تظهر العلاقة الطردية ما بين اسعار النفط و حجم الانفاق العام، حيث ان ما يميز تطور الميزانية الوطنية هو تبعيتها الكلية لتقلبات أسعار البترول التي ساهم ارتفاعها في ظهور فوائض مالية و من ثم تحصيل جباية بترولية كبيرة بلغت في المتوسط حوالي 75% سنويا بين 2005-2009 لتتنزل الى حدود 64% كمتوسط سنوي خلال الفترة الممتدة بين 2010-2014 وهي نسب جد مرتفعة تدل على ضعف تفعيل الجباية العادية التي لا طالما بقيت خارج حسابات اصحاب القرار.

من جهة اخرى ساهمت الفوائض المالية في انشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000 الذي يترجم رغبة الحكومة في استحداث الية تعمل على ضبط الايرادات العامة و استقرار الميزانية العامة من خلال امتصاص فائض ايرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية.

الشكل رقم 3: تطور هيكل النفقات العامة (2001-2014)



المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر

الملاحظ من الشكل اعلاه ان نفقات التجهيز ما فتئت تزداد منذ 2001 لترتفع بقوة ما بين 2005 و 2009 (شكلت 44% من مجموع النفقات) وهو ما يصادف تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، الا انها عادت للانخفاض بدءا من 2010 لتستقر عند مستوى 35% في المتوسط من مجموع النفقات العامة. شكل المنحى المتصاعد لنفقات التجهيز خلال هذه الفترة (2001-2010) اهم عنصر في ديناميكية قطاع البناء و الاشغال العمومية التي جرت النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات باعتبار انها متغيرة ضرورية للإقلاع الاقتصادي، لكن بعد هذا النمو المضطرب انخفضت نسبة نفقات التجهيز في الناتج الداخلي الخام لتنتقل من 10,7% في 2005 و 19,2% سنة 2009 وهي اعلى نسبة طيلة المرحلة المدروسة الى حدود 14,7% كمتوسط للمرحلة 2010-2014، حيث يعود هذا الانخفاض الى التباطؤ في الاستيعاب و امكانيات الامتصاص من طرف الاقتصاد⁴.

اما فيما يتعلق بالنفقات الجارية فقد شكلت دوما الحصة الاكبر في مجموع النفقات كونها تشمل اساسا التحويلات و الاجور التي عرفت زيادات معتبرة في 2011 و 2012 وبأثر رجعي منذ 2008.

أدت الزيادات في النفقات الجارية الى رفع نسبتها في الناتج الداخلي الخام من 16,5 % سنة 2005 الى 22,2 % سنة 2010 ثم الى نسبة 25% في 2013 و 26% في 2014.

عموما أدى الإنفاق العام إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح عدة فئات من خلال ارتفاع الأجور التي فاقت معدلاتها معدلات نمو الإنتاج، كما حقق تحسنا في مستوى معيشة السكان من خلال التوسع في توفير السلع والخدمات الأساسية والسلع الاستهلاكية المدعمة و هو ما يظهر جليا في حصة التحويلات.

ثانيا: تأثير الانفاق العام على النشاط الاقتصادي

1) على النمو الاقتصادي

تبرر السلطات العمومية الحفاظ على مستوى الانفاق المرتفع بضرورة دعم النمو و تحسين مستوى المعيشة بواسطة الاستثمارات العمومية التي سمحت بمرافقة التنمية الاقتصادية وهو ما تجسد في مؤشر التنمية البشرية اذ احتلت الجزائر المرتبة 83 عام 2014 من اصل 188 دولة و بمؤشر قيمته 0,736 (اعلى قيمة للمؤشر هي 1) جعلها ضمن 56 دولة ذات التنمية البشرية المرتفعة⁵.

الجدول رقم 1: تطور متوسط معدل النمو (2001-2014)

2014-2010	2009-2005	2004-2001	السنوات متوسط معدل النمو %
-3%	-1,5%	3,5%	قطاع المحروقات
6,5%	6,4%	5,5%	خارج قطاع المحروقات
2,9%	2,9%	4,7%	% PIB

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر

من خلال تفحص الجدول نستنتج ما يلي:

(أ) ظل معدل النمو الاقتصادي ضعيفا تراوح في المتوسط بين 4,7% خلال فترة تطبيق مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004، و 2,9% خلال تطبيق كل من برنامج دعم النمو وبرنامج توظيف النمو.

عموما سجل أعلى معدل نمو سنة 2003 بـ 6,9% و هذا بسبب تحسن معدل نمو قطاع المحروقات في نفس السنة، أين بلغ 8,8% و هو اعلى معدل له خلال فترة الدراسة.

(ب) سجل معدل النمو في قطاع المحروقات معدلات متذبذبة طيلة مدة الدراسة بين معدلات موجبة في سنوات 2002، 2003، 2004، 2005 و معدلات سالبة منذ 2006 بلغت في 2009 مثلا - 6%، و الاسباب في ذلك تعود الى تراجع أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب العالمي خاصة مع بداية الازمة المالية أواخر 2007، بالإضافة لأسباب ترتبط بمخزون البلد من البترول و بانخفاض الانتاج .

(ت) اما عن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات فقد سجلت معدلات موجبة باستثناء:

- القطاع الفلاحي الذي يتأثر بشكل مباشر بالظروف المناخية حقق معدلات نمو متباينة من سنة لأخرى منها معدلات سالبة - 5,3% سنة 2008 مثلا، ومعدلات موجبة اقصاها 20% في 2009، و 19,7% في 2003، و معدلات موجبة ضعيفة 2,5% سنة 2014 و 1,9% سنة 2005.

- سجل القطاع الصناعي معدلات نمو محتشمة سواء في القطاع الخاص أو العام. حتى وإن بعض القطاعات سجلت معدلات موجبة مثل الصناعات الاستخراجية، الطاقة والمياه، مواد البناء، فان الامر يختلف بالنسبة لقطاعات اخرى على غرار صناعة الجلود والاحذية، الخشب والورق. اما في ما يخص الصناعات الغذائية الزراعية فبعدما سجلت معدلات نمو سالبة بين 2001-2009 اصبحت معدلاتها موجبة بعد 2010.

(ث) لعب قطاع الخدمات دورا كبيرا في عملية النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة من خلال المعدلات الموجبة المحققة سواء على مستوى الادارات العامة او خارج الادارات العامة حيث بلغت في المتوسط على التوالي 4,6% و 7,4%.

(ج) بالنسبة للبناء و الاشغال العمومية و نظرا للبرامج التنموية الكبيرة التي ركزت على المنشآت القاعدية و البرامج السكنية عرف القطاع تطورا ملحوظا بمعدلات ارتبطت بحجم الانفاق

الخاص بكل برنامج، اذ بلغت في المتوسط على التوالي: 6,1% (2001-2004)، 9,4% (2005-2009)، و7,1% (2010-2014).

(2) تأثير الانفاق العام على هيكل الاقتصاد

تتوقف فعالية سياسة الموازنة على مدى مرونة الجهاز الانتاجي، اي بقدر ما يستجيب العرض للزيادة في الطلب الكلي بقدر ما تكون هذه السياسة فعالة.

نتج عن سياسة دعم الطلب غياب جهاز انتاجي حقيقي مرن و كفؤ، مما جعل القطاع الخارجي هو المستفيد من هذه الوضعية حيث ارتفعت قيمة الواردات بـ 200% بين 2005 و 2009 بينما الزيادة في 2014 مقارنة بسنة 2001 قدرت بأكثر من 500% .

اما عن هيكل الصادرات فقد بقي قطاع المحروقات على عادته هو المهيمن بنسبة 97% في 2014، مترجما بذلك عدم تطوير قطاعات الاقتصاد الحقيقي المنتجة للثروة على غرار الفلاحة و الصناعة، هذه الاخيرة التي ظلت تتراجع حصتها في مجموع القيم المضافة عبر السنوات من 12% سنة 2001 الى 7% في 2014.

و من اكبر الاختلالات التي نتجت عن سياسة دعم الطلب الكلي تدهور تنافسية الاقتصاد، حيث ترجع الأسباب في ذلك الى:

- تعاضد دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي
- تنامي انشطة الريح السريع غير المنتجة
- وجود ممارسة احتكارية لبعض الشركات الخاصة
- تنامي حجم الاقتصاد الموازي
- تدني كفاءة الاسواق سواء تعلق الامر بسوق السلع، سوق العمل او سوق المال

ثالثا: ابرز المؤشرات الدولية في تحليل البنية المؤسساتية

تمثل المؤشرات الدولية مدخلا رئيسيا في رسم السياسات العامة و صنع القرارات، مع تقديم تصورا حول أثر هذه السياسات و مدى تحقيقها لما هو مخطط له. تبرز اهمية المؤشرات الدولية في كونها تعتبر احد المراجع المهمة التي تستند اليها الدول و الجهات المانحة في تحديد الدول الاكثر ملائمة لتنفيذ نشاطاتها في مجالات الاستثمار، منح القروض... الخ فهي تشكل انطباع علمي عن الدولة⁶.

وبالرغم من أهمية هذه المؤشرات و دقتها الى حد ما و التوافق الدولي عليها الا ان درجة موثوقيتها والبناء عليها تختلف من مؤشر لآخر بالاعتماد على طبيعة المؤسسة التي تصدر المؤشر وحجم العينة المدروسة والمصادر التي تم الاعتماد عليها في الحصول على المعلومات⁷.

رغم ان الجزائر قد نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد ما بين سنة 2000 و 2014 انعكست في تحقيق استقرار اقتصادي على المستويين الداخلي و الخارجي، نالت في مجموعها استحسان الهيئات العالمية المراقبة والمتابعة لمسار الإصلاحات بالجزائر، إلا أن هذا التحسن شمل المؤشرات الاقتصادية الكمية فقط في ظل غياب النوعية المؤسساتية التي تعد مفتاح تحسين بيئة الاعمال و مناخ الاستثمار. من جهة اخرى فان تطبيق سياسة دعم الطلب الكلي لفترة طويلة نتج عنها تبعية النشاط الاقتصادي شبه المطلقة للنفقات العامة مما زاد من توغل الدولة و وسع من تدخلاتها في الحياة الاقتصادية، وهو ما نتج عنه تأثيرات سلبية لخصنها في المؤشرات ذات الصلة الى حد ما بعمل القطاع العام: مؤشر الاسراف في الانفاق العام، مؤشر مدركات الفساد، مؤشر استقلالية القضاء، ثم مؤشر الشفافية في السياسات العامة

(1) مؤشر الاسراف في الانفاق العام

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشرا يقيس به مستوى التنافسية العالمي GCI الذي ينطلق من مفهوم ان التنافسية هي " مجموعة من العوامل و السياسات و المؤسسات التي تحدد مستوى الانتاجية في الدولة "⁸ و يتكون المؤشر من 12 ركنا موزعة على 3 محاور:

- المتطلبات الاساسية Basic requirements
- عوامل تعزيز الفعالية Efficiency enhancers
- عوامل تعزيز التطور و الابتكار Innovation and sophistication factors

يتم حساب هذا المؤشر بناء على وجهة نظر رجال الاعمال و تتراوح قيمته بين النقطة 1-7 .

نحاول من خلال هذا المؤشر ان نتطرق للركن الاول الذي يخص البنية المؤسساتية باعتبارها من اكثر المواضيع التي نالت اهتمام الباحثين خصوصا في الدول التي تتوفر على وفرة الموارد الطبيعية وما ينجر عنها من تداعيات "لعنة الموارد". يندرج ضمن ركن المؤسسات العامة عدة مؤشرات فرعية سلطنا الضوء على واحد منها الا وهو مؤشر الاسراف في الانفاق العام.

يقيم هذا المؤشر مدى رشادة الحكومة في الانفاق العام ضمن مجال يتراوح بين الاسراف الكبير (القيمة واحد) و الرشادة في الانفاق العام الممثلة بالقيمة القصوة سبعة.

الجدول رقم 2: ترتيب الجزائر في مؤشر الاسراف في الانفاق العام

السنوات	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014
القيمة	3,2	3,3	3	2,4	2,8	3,1
الرتبة	80/133	64/139	79/142	116/144	101/148	74/148

Source : <https://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report>

تعكس النتائج المذكورة في الجدول⁹ عدم الكفاءة العالية في توفير السلع والخدمات الضرورية وهذا رغم الاموال الضخمة الموجهة لتحسين الخدمة العمومية.

2) مؤشر مدركات الفساد (CPI) Corruption perceptions index

يصدر عن منظمة الشفافية الدولية Transparency International وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد في القطاع العام من خلال مسح تقوم بما 12 مؤسسة عالمية نذكر منها، البنك العالمي، البنك الافريقي للتنمية و المنتدى الاقتصادي العالمي. يقوم بترتيب الدول على سلم يشمل 100 درجة بحيث الدرجة 0 تعني ان البلد فاسد للغاية بينما الدرجة 100 تعني ان البلد لا يعرف الفساد تماما.

و نظرا لتفاقم الظاهرة على المستوى الدولي حددت هيئة الامم المتحدة تاريخ 9 ديسمبر من كل سنة يوما عالميا لمحاربة الفساد الذي تقدر تكلفته السنوية 2% من اجمالي الناتج المحلي العالمي¹⁰. الجزائر هي الاخرى لم تسلم من الظاهرة حسب ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم 3: تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003-2015

السنوات	2003	2005	2008	2012	2015
القيمة	26	28	32	34	36
الترتيب	88/133	97/159	92/180	105/176	88/168

Source : www.transparency.org/research/cpi

لم يعرف المؤشر تحسنا منذ بداية الالفية الثالثة و بقي دون المتوسط ، اذ لم تتعد قيمته 40 درجة في احسن الاحوال، و هذا ان دل على شيء فإنما يدل على حدة الظاهرة التي طالت فضائحتها عدة قطاعات على غرار الاشغال العمومية فيا يخص الطريق السيار شرق غرب، قضية سوناطراك، وبرنامج التنمية الفلاحية PNDA .

الاسباب وراء تفشي الظاهرة هي:

- غياب استقلالية القضاء
- ضعف فعالية المجتمع المدني ان لم نقل غيابه في مواجهة الفساد
- الطابع الغالب على المعاملات التجارية هو الدفع نقدا مع تضخيم الفواتير
- طول المدة التي تستغرقها التحقيقات و عدم الافصاح بنتائجها
- انتشار ثقافة البايك و البحث عن الربح
- عدم افصاح الحكومة عن تفاصيل تسيير الميزانية في ظل ضعف اليات المراقبة و الاشراف من طرف المجالس المنتخبة يسقط مبدأ الشفافية و المساءلة (من مبادئ الميزانية)
- عدم فعالية مجلس المحاسبة كمؤسسة مراقبة رغم ان النصوص التشريعية تطالبه بتقديم تقرير سنوي، الا انه منذ أكثر من 30 سنة من وجوده لم يقدم سوى تقريرين¹¹.
- مشاكل مرتبطة بالمنافسة و الشفافية عند ابرام الصفقات العمومية و مراقبتها، و هو ما جعل قانون الصفقات العمومية يتعرض لتعديلات آخرها المرسوم الرئاسي رقم 15 - 247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.
- تكشف هذه الوضعية وهن التشريع في هذا المجال الاستراتيجي الحساس، كما يبين أن الحكومة غير قادرة على ضمان استقرار التشريعات وهو أكبر مأخذ عليها من قبل الشركاء الأجانب.

(3) مؤشر استقلالية القضاء

يقيس المؤشر مدى استقلالية السلطة القضائية عن التأثيرات الخارجية و بالأخص تدخل النفوذ السياسي فيها. يصدر المؤشر ضمن تقارير التنافسية العالمية GCI للمنتدى الاقتصادي العالمي و تحديدا ضمن الركن الاول المتعلق بالمؤسسات، حيث تتراوح قيمته بين نقطة و سبع نقاط من التأثير الكبير الى الاستقلال التام

الجدول رقم 4: ترتيب الجزائر في مؤشر استقلالية القضاء

السنوات	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014
القيمة	2,8	2,8	2,5	2,5	3,2	3,5
الترتيب	112/133	112/133	126/142	123/144	95/148	85 /148

Source : <https://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report>

رغم التقدم الطفيف في ترتيب الجزائر دوليا فهي لم ترقى الى المستوى المتوسط، احسن قيمة للمؤشر 3,5، مما يدل على ان هناك تأثير على السلطة القضائية سواء من اطراف في الحكومة او من اطراف اخرى، لذلك لا تزال هناك تحديات تواجهها في مجال تطبيق القوانين.

(4) مؤشر الميزانية المفتوحة

تأسست مبادرة الميزانية المفتوحة عام 2006 من قبل الشراكة الدولية للميزانيات IBP التي تعنى بعمليات شفافية الميزانيات حول العالم، حيث بدأت بمسح شمل 59 دولة ثم في 2015 اصبح يفوق 100 دولة. يقيس مسح الميزانية المفتوحة مدى الشفافية و المشاركة المجتمعية والمسائلة من خلال 125 سؤال بعدها باحثون مستقلون تركز على ثمانية مستندات رئيسية:

- 1- بيان ما قبل الميزانية
- 2- مشروع الميزانية
- 3- الميزانية المعتمدة
- 4- ميزانية المواطن
- 5- التقارير الشهرية
- 6- تقرير نصف السنة
- 7- تقرير نهاية السنة
- 8- تقرير التدقيق المالي

يتم ترتيب الدول حسب التقييم الكلي المتحصل عليه ضمن سلم تنقيط يتراوح من 0 الى 100، بينما تفصيل المؤشر يعطي مؤشرات فرعية تتمثل في المشاركة المجتمعية، المراقبة البرلمانية والمراقبة المحاسبية

الجدول رقم 5: مؤشر الميزانية المفتوحة

السنوات	2008	2010	2012	2015
قيمة المؤشر	2 /100	1/100	13/100	19/100

Source : www.openbudgetindex.org

تصنف الجزائر وفق قيمة المؤشر ضمن فئة البلدان التي لا تقدم او تقدم القليل من المعلومات حول الميزانية (قيمة المؤشر اقل من 20) بمعنى ان هناك اخفاء لبعض الحقائق عن المواطنين و منظمات المجتمع المدني و من ثم غياب المشاركة المجتمعية اذ بلغ مؤشرها 0 من 100 في 2015، كما سجلت اداء ضعيف فيما يخص المراقبة بمؤشر 36 من 100 للرقابة البرلمانية، و 34 من 100 لرقابة مجلس المحاسبة وهي نتيجة دون المتوسط الذي بلغ 45 نقطة¹².

الجزائر بهذه النتائج تعد ضعيفة الاداء في شفافية الميزانية و عليها ان تقوم بتقييم نفقاتها عبر تفعيل الرقابة المالية و اعطاء الفرصة للمجتمع في العملية الموازنية.

خاتمة:

يشكل إرساء مبادئ الحكم الراشد اليوم، مطلباً أساسياً للجزائر من اجل تعزيز النمو و تنفيذ اصلاحات بيئة الاعمال من خلال رفع القيود على الاستثمار و محاربة "الارهاب البيروقراطي" .

في هذا الاطار سعت الجزائر منذ مدة الى التوجه نحو ترشيد الانفاق العام بإصدار مجموعة من التنظيمات والتعليمات القانونية وكذا استحداث هيئات واجهزة لمحاربة الفساد خاصة وانها تواجه وضعاً اقتصادياً صعباً جراء تقلبات سوق النفط.

عموما خلصت الدراسة التي قمنا بها الى:

- (1) معالم الاقتصاد الجزائري محددة بأهمية الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في نمو الدخل الوطني باعتبار انه المصدر الرئيسي لمداخيل البلد.
- (2) انخفاض اسعار النفط قلصت الادخار الموازي و الخارجي مما يستلزم تنويع مصادر التمويل العام على غرار الاستثمار الاجنبي المباشر.
- (3) تعاني الجزائر من الاداء السيء لمؤسساتها و الذي يرتبط بالطابع الريعي للدولة، حيث تحولت ووفرة الموارد الطبيعية من نعمة الى نقمة على الاقتصاد.
- (4) ادت برامج الاستثمار العمومية المتبعة منذ 2001 الى رفع فاتورة الاستيراد، لان القطاع الصناعي غير قادر على تلبية متطلبات هذه المشاريع وهو ما تكفل به القطاع الخارجي.

- (5) لم تلعب السياسة الميزانية الدور المنوط بها كأحد الأدوات الاقتصادية بيد الدولة لتنشيط وضبط دواليب الاقتصاد، بل تحولت الى أداة تستعملها الدولة في توزيع الربح و شراء السلم الاجتماعي. لذلك يجب ان تسترجع الجباية العادية مكانتها في موارد الدولة.
- (6) تحصلت الجزائر على مراتب متدنية في المؤشرات الدولية التي تعد مرآة عاكسة لحالة الاقتصاد وأدائه، و رغم ان بعض الاطراف تشكك في مصداقيتها و تطعن في اهميتها، الا انها تبقى ضرورية بالنسبة للجهات المانحة في تحديد الدول الاكثر ملائمة لتنفيذ استثماراتها.

الهوامش:

¹ <http://www.bank-of-algeria.dz/>

² Rapport de la banque mondiale 2016 sur le site :
www.banquemondiale.org/fr/country/Algeria

³ Idem

⁴ Article Abderrahmane Mebtoul, journal Le Matin 11 Juin 2013

⁵ <http://hdr.undp.org/fr/content/indice-de-d%C3%A9veloppement-humain-idh>

⁶ تقرير عن ابرز المؤشرات الدولية و واقع الاردن فيها ، وزارة تطوير القطاع العام، الاردن، 2015، ص 2
⁷ المرجع السابق.

⁸ تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2005 على الموقع www.weforum.org

⁹ تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي

¹⁰ تقرير صندوق النقد الدولي 2016/10/7 بعنوان الفساد: تكاليفه و استراتيجيات تخفيف حدته

¹¹ Journal Liberté, dossier économique, 12 /12 /2012

¹² : www.openbudgetindex.org